IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الدولي السادس للإبداع والابتكار للمدة من 16 - 17 نيسان 2025

التطورات في قطاع الصناعة العراقية بعد ثورة 14 تموز 1958

أ. م. د. غصون مزهر حسين [1]

المستخلص

شهد العراق تحولات جذرية في مختلف القطاعات الاقتصادية عقب ثورة 14 تموز 1958، وكان القطاع الصناعي من أبرز المستفيدين من هذه التغيرات. يهدف هذا البحث إلى دراسة التطورات التي شهدها قطاع الصناعة بعد الثورة، من خلال تحليل السياسات الاقتصادية الجديدة، ودور الدولة في التنمية الصناعية، والانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لهذه التغيرات.

تضمنت المرحلة التي تلت الثورة إعادة هيكلة النظام الاقتصادي، حيث اتجهت الحكومة إلى تبني سياسات التخطيط المركزي، والتوسع في القطاع الصناعي العام عبر تأميم بعض المنشآت وتعزيز دور الدولة في الإنتاج. كما تم إنشاء مؤسسات صناعية جديدة بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

لذا جاءت هذه الدراسة لبيان ابرز التطورات التي طرأت على الاقتصاد العراقي وخاصة الصناعة وكيف تم تطوير هذا القطاع لكي يعتبر شكل اساسي لنهضة الاقتصاد وتشغيل اليد العاملة وتوقيع الاتفاقيات مع دول متقدمة اقتصاديا للاستفادة من تقدمها في نهضة الصناعة العراقية .

يخلص البحث إلى أن التطورات الصناعية التي تلت ثورة 14 تموز 1958 شكلت نقطة تحول في الاقتصاد العراقي، حيث أدت السياسات الحكومية إلى تقدم ملموس في بعض القطاعات، لكنها في الوقت ذاته فرضت تحديات على المدى البعيد، خاصة فيما يتعلق بالاستدامة الاقتصادية والتنويع الصناعي.

الكلمات المفتاحية : العراق، الصناعة، التخطيط الاقتصادي، اقتصاد، اتفاقيات دولية

انتساب الباحث

[1] كلية الاداب ، جامعة المستنصرية، دولة الجامعة العراق ، مدينة الجامعة بغداد. 10001

[1]dr.ghsoon_mezher@uomustansiriyah.edu.iq

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث

تأريخ النشر: تشرين الاول 2025

Developments in the Iraqi Industrial Sector After the July 14, 1958 Revolution

Assis. Prof. Dr. Ghsoon Mezher Hussein [1]

Abstract

Iraq witnessed significant transformations across various economic sectors following the July 14, 1958 Revolution, with the industrial sector being one of the major beneficiaries of these changes. This research aims to study the developments that occurred in the industrial sector post-revolution by analyzing the new economic policies, the state's role in industrial development, and the social and economic implications of these changes.

The period following the revolution involved a restructuring of the economic system, with the government adopting central planning policies and expanding the public industrial sector by nationalizing some enterprises and enhancing the state's role in production. New industrial institutions were also established with the goal of reducing dependence on imports and achieving self-sufficiency.

Thus, this study aims to highlight the key developments in the Iraqi economy, particularly the industrial sector, and how this sector was developed to become a cornerstone of economic revival, providing employment and facilitating agreements with economically advanced countries to benefit from their progress in developing the Iraqi industry.

The research concludes that the industrial developments following the July 14, 1958 Revolution marked a turning point in the Iraqi economy, where government policies led to tangible progress in some sectors. However, these

Affiliation of Authors

[1] College of arts ., Univ. Mustansiriya Country of Univ. Iraq City of Univ.baghdad. 10001

[1]dr.ghsoon_mezher@uomustansiriyah.edu.iq

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.

Published: Oct. 2025

policies also posed long-term challenges, especially concerning economic sustainability and industrial diversification.

Keywords: Iraq, Industry, Economic Planning, Economy, International Agreements

المقدمة

ان التقدم الاقتصادي في اي بلد يقاس بدرجة النهوض في جميع ميادين الاقتصاد في الزراعة والتجارة والصناعة وغيرها من المجالات التي تعمل على انماء ثروة المجتمع وتحقيق الرفاه الاقتصادي .

وفيما يتعلق في العراق فقد كان يحتاج الى نهضة كبيرة في الاقتصاد لتحقيق طموحات الثوار خصوصا بعد ثورة 14 تموز 1958، والتي جاءت كرد فعل على الاوضاع الاقتصادية المزرية التي كان يعيشها اقتصاد العراق في ظل نظام اقطاعي يعتمد على الزراعة كمورد اساسي للاقتصاد ، ومع التحول الى النفط كمادة اساسية الا ان ذلك لم يشكل فرق كبير في مجالات الاقتصاد الاخرى ، حيث بقيت الصناعة قاصرة على تعليب التمور وبعض الصناعات الحرفية، ولم يشهد قيام اي صناعات ممكن اعتبارها خطوة في نهوض الاقتصاد .

لذا جاءت هذه الدراسة لبيان ابرز التطورات التي طرأت على الاقتصاد العراقي وخاصة الصناعة وكيف تم تطوير هذا القطاع لكي يعتبر شكل اساسي لنهضة الاقتصاد وتشغيل اليد العاملة وتوقيع الاتفاقيات مع دول متقدمة اقتصاديا للاستفادة من تقدمها في نهضة الصناعة العراقية

المبحث الاول

الواقع الصناعي في العراق قبل الثورة

يمكن اعتبار عام 1929 سنة فاصلة في تاريخ نشوء الصناعات الحديثة في العراق حيث كانت الصناعات السائدة فيه قبل هذا التاريخ صناعات حرفية ، ولم يكن هناك إلا عدد ضئيل جداً من الصناعات الآلية ، مثل الصناعات الخاصة بأعداد وتوضيب بعض المنتجات الأولية [مثل صناعة كبس الصوف] لغرض التصدير[1] ، لقد صدر في هذه السنة 1929 قانون تشجيع المشروعات الصناعية [رقم 14 لسنة 1929]الذي نص على منح الإعفاءات والمساعدات للمشروعات التي تستوفي شروطاً معينة ، ثم أعقب ذلك صدور بعض القوانين والأنظمة الخاصة بتشجيع الصناعة الوطنية ، ففي عام 1933 أصدرت الحكومة العراقية تعريفة جمركية أعفت بموجبها بعض الأنواع من المكائن والآلات من الرسوم الجمركية ومد بعض أصحاب الصناعات ببعض القروض من الدولة ، وفي عام 1936 أسس المصرف الزراعي والصناعي لمساعدة المنتجين الصناعيين والزراعيين - أستقل المصرف الصناعي عام 1946 - الأمر الذي شجع الأفراد على إنشاء مشروعات صناعية في العراق منذ منتصف الأربعينيات ، حيث بلغ عدد المشروعات غير اليدوية في عام 1945 [96 مشروعاً] ، غير أن هذه المشاريع كانت ذات صفة فردية مما جعلها في نطاق ضيق[2].

اخذ العراق بعد الحرب العالمية الثانية بالتوسع بشكل كبير في مجال الصناعة سواء من ناحية أصحاب المؤسسات الصناعية ذوي الأرباح العالية خلال الحرب ، أو من جهة الحكومة من خلال سياسة الدعم المادي وتطوير المصرف الصناعي والحماية الجمركية للصناعات الوطنية المشابهة للبضائع الأجنبية ، هذه العوامل اسهمت في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال في استثمار أموالهم في الصناعات الإنشائية والمواد المنزلية كالأثاث وصناعة الأحذية وصناعة المنتجات الغذائية والمرطبات ، وأخذت الأجهزة والمكائن الحديثة تدخل في المعامل على شكل أوسع ، أما المرحلة المهمة بتوسع اكبر في المشاريع الصناعية فهي مرحلة الخمسينات ، حيث أن الإحصاء الصناعي لعام 1954 يعطي صورة واضحة عن مستوى النشاط الصناعي خلال تلك الفترة حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية [460 ، 22]مؤسسة عدا المؤسسات النفطية ، منها [166 ، 22] مؤسسة تحتوي كل منها على أقل من [20 عاملاً] فيبلغ عددها [294 مؤسسة] ، أما مجموع اليد العاملة حسب هذا الإحصاء فيبلغ [540 ، 105] شخصاً[3].

ولقد لعبت ثلاثة عوامل دوراً رئيساً في هذا التوسع في مجال الصناعة وهي :

1. العامل الأول : زيادة عائدات النفط حيث شهدت بداية الخمسينات أزمات سياسية سببها المطالبة بزيادة حصة العراق من الإيرادات النفطية التي تحققها الشركات الأجنبية بموجب اتفاقيات غير متكافئة ، وانتهت هذه الأزمات بموافقة الشركات الأجنبية على منح العراق نصف صافي الأرباح النفطية من الشركات الأجنبية المستثمرة في العراق اعتباراً من 1952 مع التوسع في استخراج النفط لزيادة الطلب

العالمي ، هذه الزيادة في عائدات النفط أدت إلى زيادة متوسط الدخل الفردي مما وسع حركة المبادلات وتنشيط الأسواق التجارية ، لذا كان من الطبيعي أن تتجه المدخرات نحو الاستثمار وكان قطاع الصناعة هو أهم القطاعات التي يمكن أن تمتص هذا القدر من المدخرات[4].

2. العامل الثاني : إنشاء مجلس الأعمار فمع ازدياد عائدات النفط قررت الحكومة في عام 1950 إنشاء مجلس الأعمار بناء على توصية بعثة البنك الدولي وقد وضع المجلس برامج للتنمية تتضمن مشاريع صناعية حكومية ضخمة تخرج عن قدرة القطاع الخاص من حيث حجم الاستثمارات اللازمة والطاقات الإنتاجية المستخدمة والخبرات الفنية المطلوبة ، حيث وضع برنامجاً لتأسيس معمل لإنتاج السمنت في القيارة ومصنعاً للأنسجة القطنية في الموصل ومصانع لإنتاج السمنت في الشمال في [سرجنار] ومصنعاً كيمياوياً في كركوك[5].

3. العامل الثالث : زيادة فعاليات المصرف الصناعي بزيادة رأسماله من نصف مليون دينار عام 1949 إلى مليون دينار عام 1951 ، ثم إلى 3 ملايين عام 1952 ، ثم إلى 8 ملايين دينار عام 1958 ، حتى انع بلغ رأس المال المدفوع منه 3.5 مليون دينار[6] ، ومن هنا يبدو أن قطاعات صناعية ثلاثة [العام والخاص والمختلط] أخذت تتعاون في دفع عجلة التنمية الصناعية ، إذ أوجد مجلس الأعمار القطاع الصناعي المختلط ، كما ساعد على دعم القطاع الصناعي الخاص .

غير انه على الرغم من هذه العوامل المشجعة لقيام الصناعة وزيادة الانتاج الا أن الصناعة بقيت تتسم بقلة مشاريعها وضعف إنتاجيتها وبطء تنفيذ المشاريع الصناعية ، الأمر الذي اسهم في انخفاض مستوى الدخل القومي وكذلك سوء توزيع الدخل بين مجموع السكان وبقاء الاقتصاد العراقي اقتصاداً تابعاً لاقتصاديات الدول الرأسمالية التي حاولت إبقاء اقتصاد العراق اقتصاداً زراعياً فقد لكي تسهل السيطرة على مقدرات شعبه من خلال استثمار موارده النفطية فقط لصالحها .

المبحث الثاني

دور مجلس الأعمار في العملية الصناعية قبل الثورة

إن ازدياد عائدات النفط خلال الخمسينيات دفع الحكومة إلى الأخذ بتوصية البنك الدولي وإنشاء مجلس الأعمار في عام 1950 ، ولقد دفعت الدول الرأسمالية الحكومة العراقية إلى هذا التأسيس لمجلس الأعمار وتخصيص [70 %] من عائدات النفط لبرامجه وزودته بعدد كبير من خبرائها بغية برمجه اقتصاده وتطويره من خلال دعاية واسعة بأنه الطريق الأنسب لتحقيق الرفاه الاقتصادي وحل مشاكل البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

كان الموجه الأول لسياسة مجلس الأعمار هم المستشارون الأجانب والخبراء القادمون من الدول الكبرى والذين قدموا دراسات واقتراحات في سبيل السير في أعمال مجلس الأعمار بشكل يخدم مصالحهم الاقتصادية ، فهذه التقارير تنطلق من تقدير واقعي لإمكانيات العراق وثرواته الطبيعية ، وتحديد الأثر الذي تتركه زيادة عوائد النفط على الإمكانيات المادية الملموسة للحكومات العراقية من اجل حل المشاكل الاقتصادية في البلد، ومن اجل ذلك فقد نصح هؤلاء الخبراء بضرورة تركيز الاهتمام على تطوير الزراعة باعتبار أن العراق بلد زراعي والتريث في تطوير الصناعة العراقية والاقتصار على الصناعات التي تتوفر موادها الأولية في العراق ، وهم يشترطون من اجل تحقيق ذلك تقليل ماسهمات الدولة في تطوير الصناعة والاقتصار بشكل رئيسي على الرساميل الأهلية – مع اعترافهم بهزالة مصادر تراكماتها – وعلى المصرف الصناعي ، على أن تبقى الأفضلية دائماً للرأسمال الأهلي وأخيراً فان هذه التقارير أوصت بان لا يتم الاستغناء عن الرساميل والمعونة والخبرة والإدارة الأجنبية[7].

إن هذه الاقتراحات والتقارير لا تخدم مصالح الشعب العراقي بل هي تنبع من مصالح الاستعمار وشركاته النفطية لان ثمن الأخذ بها هو أن يسلك العراق طريقاً رأسمالياً في تطوره وتجنب طريق التحولات الاجتماعية عبر الطريق اللارأسمالي ، وان يبقى العراق بلداً زراعياً ومتخلفاً صناعياً ، يسير في فلك المعسكر الرأسمالي ، تمتص ثرواته وخيراته رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيه .

وضع مجلس الأعمار ثلاث برامج استثمارية ، غير أن توزيع الاستثمارات في البرنامج الأول 1951 – 1956 يوضح دور الدولة الضئيل في عملية التنمية الصناعية واقتصار دورها على المجالات التقليدية الأساسية ، إن ذلك يعني أن مجلس الأعمار كان قد خصص للصناعة في المدة 1951 – 1960 استناداً إلى البرنامجين الأول والثالث مبلغاً قدرهُ 98.2 مليون دينار وهذا يعادل [17 %] من مجموع المبالغ المخصصة في البرنامجين ، وان نسبة المبالغ المخصصة للصناعة قياساً إلى مجموع المبالغ المخصصة في البرنامج الثالث لمجلس الأعمار كانت لا تنسجم مع ضرورات وحاجات البلد الماسة إلى زيادة الاهتمام بتطور صناعته وقطاع الدولة فيه [8].

لذا فقد عجز المجلس عن تنفيذ حتى سدس ما قرر الصرف فيه ، فلم يصرف على المشاريع الصناعية سواء نصف مليون دينار عام 1953 – 1954 ، وارتفع هذا المبلغ إلى مليونين دينار في سنة

1954 – 1955 وإلى 2.4 مليون دينار في عام 1955 – 1956 ، ومع أن معدل الصرف كان في ازدياد كما توضح الأرقام ، غير أن هذه الزيادة لا تتناسب والتوسع المطلوب في الصرف الذي يقضي بزيادة الاستثمار من 31.1 مليون دينار إلى 67.1 مليون دينار خلال مدة السنوات الست[9].

ولقد قامت الدولة بتنفيذ عدة مشاريع خلال مدة البرنامج الأول لمجلس الأعمار وهي :

1. مصفى القير : وقد بدأ الإنتاج في عام 1955 .
2. مصنع النسيج القطني في الموصل : وبلغت تكاليف أقامته 2.5 مليون دينار وبدأ العمل فيه عام 1957 .
3. مصنع السكر في الموصل : وبلغت تكاليف أقامته 2,2 مليون دينار وتم إنشاؤه في عام 1958 .
4. معملان للأسمنت الأول في سرجنار وبلغت تكاليفه 2.8 مليون دينار وبدأ الإنتاج عام 1959 ، والثاني في الموصل وقد تأخر الإنتاج فيه إلى السنين الأخيرة من عهد الزعيم عبد الكريم قاسم[10].

وقد ترتب على قيام مجلس الأعمار بأعماله الاستثمارية دون سياسة اقتصادية ثابتة ودون وجود خطة شاملة مشاكل وأخطاء أهمها : -

1. تعريض الاقتصاد القومي إلى اهتزازات شديدة من توسيع وانكماش بسبب عدم توقيت استثماراته وبسبب عدم وجود سياسة للأنفاق العام تعالج اهتزازات مستوى النشاط الاقتصادي .
2. نمو القطاعات بنسب غير منظمة بسبب عدم دراسة الارتباط الموجود بين مختلف القطاعات إذ ركز مجلس الأعمار جهوده على مشاريع الري الكبرى والطرق ، وهي من المشاريع ذات الإنتاجية غير المباشرة والبعيدة الأجل ، وأهمل إلى حد بعيد المشاريع ذات الإنتاجية المباشرة والمنتجة في الأجل القصير ، أي عدم توازن في اختيار المشروعات .
3. حصر المنافع الناتجة عن فعاليات مجلس الأعمار إلى حد بعيد بفئة معينة أو بالأحرى عدم استفادة كافة أفراد الشعب بصورة متناسبة من منافع الاستثمارات مما زاد من الشكوى والتذمر من السياسة الاعمارية[11].

المبحث الثالث

التطور الصناعي بعد ثورة 14 تموز 1958

لقد كانت ثورة 14 تموز ثورة وطنية ديمقراطية موجهة ضد الاستعمار والإقطاع والرجعية ، وهي بلا شك جزء من الثورة الوطنية الديمقراطية العربية وكانت القوى والفئات الطبقية التي لعبت الدور الأساسي في تهيأة الظروف الذاتية والموضوعية لتفجير الثورة ، هي قوى العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وفئات المثقفين والبرجوازية الوطنية ، أي قوى الشعب التي أعلنت توحيد قواها في [اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني] في 9 آذار عام 1957 بالتحالف مع قوى الجيش التي لا يمكن النظر اليها بمعزل عن واقعها الطبقي هذا ، والتي مثلت القوى الأمامية الصدامية التي حسمت المعركة الفاصلة لصالح قوى الشعب .

لقد تبنت الجمهورية مجموعة من القوانين التي تنسجم مع روح الثورة ، فصدر قانون الإصلاح الزراعي الذي عُدّ على الرغم من جملة النواقص فيه خطوة تقدمية مهمة ، كما أعيد النظر في علاقات العراق مع شركات النفط وأطلقت الحريات الديمقراطية والدستورية وأطلق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين ، واتخذت بعض الخطوات الإيجابية في تحسين العلاقة بين الشعبين العربي والكردي في العراق وتمتين روابطهما المشتركة ، ومع ذلك فأن أهداف ثورة تموز لم تتحقق خلال العام الأول من عمر الثورة ولا خلال الأعوام الثمانية التي أعقبتها ، وذلك لان أهداف أي ثورة ديمقراطية وطنية لا يمكن أن تتحقق في الظرف الراهن إلا بعد أن تتعدى تحولاتها الجذرية إطار العلاقات الرأسمالية .

إن سياسة التصنيع في العراق بعد ثورة تموز كانت تخضع إطارها العام لضغط تيارين ، تيار القوى التقدمية التي كانت تتطلع إلى أجراء حركة تصنيع واسعة وسريعة يلعب فيها القطاع العام دوراً رئيسا وحاسماً ، والثاني هو تيار البرجوازية الوطنية في العراق والتي كانت تطمح في تثبيت ضمانات كافية لتطور قطاعها الخاص في الصناعة ولبقائه العامل الحاسم في تحديد طبيعة ومستقبل التصنيع في العراق ، لذا فان حكومة الثورة أعلنت عن أهدافها الاقتصادية والتي لا تحقق إلا بزيادة الطاقة الإنتاجية للبلاد وتنفيذ المشروعات المتصلة بالتنمية الصناعية ، حيث انه من أسس الإصلاح والتطور هو التوسع في تصنيع البلاد وتنمية الإنتاج لأنها من الدعائم المهمة التي يقوم عليها استقلال البلاد الاقتصادي ، ففي بداية الشهر الثاني من عمر الثورة صدر نظام رقم [5] لتعديل قانون وزارة الاقتصاد رقم [18] لسنة 1955 ولتعديل المادة السابعة من النظام المذكور ، وهي المادة اللاسيما بمديرية الصناعة العامة والذي حدد بموجبه واجبات المديرية بالعمل على تصنيع البلاد على أوسع نطاق[12].

وقسمت المديرية الصناعية إلى مديريتين هما المديرية الفنية والمديرية الاقتصادية ، فما أن تشكلت المديرية الاقتصادية حتى بادرت إلى دراسة المشاكل الكبرى التي تعترض سبيل التصنيع العراقي وعلى دراسة الوسائل الفعالة التي تدفع بحركة التصنيع إلى الأمام ن فمن اجل ذلك بدأت المديرية الاقتصادية بعملية [استقصاء] للوضع الصناعي السائد في العراق ، وبالنظر للإمكانيات المتواضعة في هذه المديرية فقد اقتصر عملها على المعامل الكبيرة والمتوسطة وهي المعامل التي تتمع بالامتيازات المقررة في قانون تشجيع المشاريع الصناعة رقم [72] لسنة 1955 وتعديله رقم [51] لسنة 1956 ،كان يتألف من تسعة عشر سؤالاً تتعلق برأس مال المشروع وقيمة الآلات والأرض والمباني ونوع السلع التي ينتجها المشروع وكمية الوقود وعدد العمال وأجورهم وعدد ساعات العمل والسعة الإنتاجية[13].

من هذا الاستقصاء والدراسة المعمقة ظهرت أسباب وعوامل تخلف القطاع الصناعي ، فعند دراسة وسائل الحماية التي كانت مقررة في العهد الملكي لتشجيع الصناعة الوطنية فوجد أن هذه الوسائل كانت تضع عراقيل في وجه حركة التصنيع ولعل ذلك يعود إلى تأثير التوجيهات العامة للسياسة الاقتصادية التي كانت تسيطر على شؤون العراق في نواحيها المختلفة ، لذا وجب تشريع قانون جديد لتشجيع المشاريع الصناعية وهو [قانون رقم 58 لسنة 1959] الذي منح امتيازات كثيرة لقطاع الصناعة[14]، منها ضرورة الحصول على إجازة تأسيس لكل مشروع صناعي ، كما بين القانون المجالات التي يستحق فيها المشروع الصناعي الإعفاء وهي أن لا تقل نسبة تكاليف الإنتاج الوطنية في البضائع التي ينتجها المشروع عن 25 % من كلفتها النهائية وان يكون رأس مال المشروع عراقياً بنسبة 60 % على الأقل ، وتوسع القانون الجديد في الإعفاءات المقررة للمشاريع الصناعية فحدد المدة التي يعفى خلالها المشروع من ضريبة الدخل وضريبة الأملاك ، وأدخلت منتجات جديدة إلى قائمة المنتجات المعفاة من رسوم الاستيراد ، كما اعفي المشروع من رسوم المكس المحلي المفروض على المواد الأولية التي يستخدمها في إنتاجه[15].

ونتيجة لتنفيذ هذا القانون فقد أعفيت مشاريع إعفاءً كاملاً وأخرى إعفاءً مؤقتاً ، ففي عام 1959 أُعفي إعفاءً كاملاً [25] مشروعاً صناعياً تبلغ مجموع كلفتها [976] ألف دينار ، وإعفاءً مؤقتاً [17] مشروعاً صناعياً كلفتها [316] الف دينار ، واعفي في العام الذي يليه [88] مشروعاً إعفاءً كاملاً و [79] مشروعاً في عام 1962[16].

ومن أهم ما توصلت إليه مديرية الصناعة العامة هو قرار لجنة التموين العليا رقم [1] لسنة 1959 القاضي بمنع استيراد مواد متعددة يمكن التعويض عنها بمواد منتجة محلياً ، وذلك تشجيعاً للصناعة الوطنية وحمايتها حماية فعالة وتقليل العجز في الميزان التجاري[17].

لقد أعيد النظر في عام 1959 في تشكيلات السلطة التنفيذية واستحداث وإلغاء وزارات بموجب قانون السلطة التنفيذية رقم [74] لسنة 1959 حيث أُلغي مجلس الأعمار ، أما وزارة الأعمار فقد استمرت في الأشراف على تنفيذ البرنامج الثاني لمجلس الأعمار يعاونها في ذلك مجلس استشاري ، ثم حلت وزارة التخطيط محل وزارة الأعمار لتتولى مهمة تخطيط التنمية الاقتصادية للعراق ، أو بعبارة أخرى كجهاز مركزي للتخطيط ، أما الوظائف التنفيذية الأخرى لمجلس الأعمار فقد وزعت بين خمس وزارات أخرى وأصبح في التنظيم الوزاري الجديد ، وزارة المواصلات [وزارة المواصلات والأشغال العامة سابقاً] وتضم مديرية السكك الحديدية العامة والطيران المدني ، ومصلحة المؤانيء ، والبريد والبرق والهاتف ، ووزارة جديدة للأشغال والاسكان تكون مسؤولة عن الطرق ومشاريع الإسكان ، ووزارة جديدة للصناعة تكون مسؤولة عن المشروعات الصناعية بما في ذلك التعدين والكهرباء ، ووزارة جديدة للإصلاح الزراعي للأشراف على تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ، أما وزارة الزراعة الجديدة فقد أصبحت مسؤولة عن المشروعات الزراعية[18]، ومن هنا فان هذا التنظيم الجديد يعتبر خطوة هامة على الطريق إلى تنفيذ مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ .

وكانت مهمة وزارة الصناعة وضع خطة للنهوض بواقع الصناعة سواء كان قطاع عام أم خاص وكذلك القيام بالبحوث الفنية اللازمة للصناعة ، وكذلك دراسة احتياجات كلاً من القطاعين الحكومي والأهلي للأيدي العاملة والخبراء وأعداد الخطة لتوفير الأيدي العاملة ووضع تصاميم المشاريع الحكومية التي يتقرر إنشاؤها ، وتتألف الوزارة من الدوائر الآتية :-

1. مديرية التخطيط الصناعي العامة .
2. مديرية إدارة المشاريع الصناعية الحكومية .
3. مديرية تنمية الصناعة الأهلية العامة .
4. المصرف الصناعي .
5. اتحاد الصناعات .
6. لجنة الطاقة الذرية [19].

ولعل ابرز إنجازات وزارة الصناعة هو تشريع قانون التنمية الصناعية رقم [31] لسنة 1961 ليحل محل قانونين سابقين أولهما قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم [72] لسنة 1955 ، وثانيهما قانون تنظيم تأسيس المشاريع الصناعية لسنة 1961 ،

وجاء في الأسباب الموجبة " توسيع التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصناعية المشمولة باحكامه سواء أكان ذلك فيما يخص ضريبة الدخل أم تخفيض الحد الأدنى من رأس المال الضروري لشمول المشروع بامتيازات القانون ، وقد ضمن القانون رعاية وتوجيه أكبر لتحسين نوعية المنتجات وتخفيض أسعارها ورفع الضمانات لعدم إساءة استعمال الامتيازات الممنوحة بموجبه "[20].

والقانون الجديد يمتاز بالأخذ بمبدأ التوجيه الاقتصادي وتنظيم الاستثمار في القطاع الصناعي وفرض الرقابة المنظمة على الاستثمار في القطاع الصناعي ، فقد نصت المادة الرابعة منه على حماية الاقتصاد القومي والقطاع الصناعي وأطراف العلاقة الصناعية والمستهلكين ، وقد فرض القانون نظام الإجازة على تأسيس المشروع أو توسيعه أو تغيير غرضه الصناعي أو مركزه الرئيسي ونصت على طرق معالجة مشكلة الاحتكار الصناعي عن طريق الرقابة على نوعية المنتجات وكميتها وأسعارها[21].

إن قانون التنمية الصناعية الذي أصبح نافذ المفعول في 4 حزيران 1961 قد وضع القواعد الأساسية لسياسة التصنيع في العراق ، إذ اخضع لتوجيه الحكومة وأشرافها جميع المشروعات الصناعية وذلك بتطبيق نظام إجازة تأسيس المشروعات الصناعية [22]، وتوسيعها لكي تسير هذه الحركة سيراً موجهاً طبقاً لحاجات البلاد وإمكانياتها ، وبذلك يمكن تجنب الكثير من الأخطاء والخسائر المادية والمعنوية التي قد تترتب على حركة التصنيع إذ ما تركت لشأنها دون أشراف وتخطيط من جانب الدولة .

وقد تم تعزيز أهداف القانون عن طريق عدة إجراءات مهمة اسهمت في خلق جو ملائم لزيادة التوظيفات الرأسمالية في الصناعة كان على رأسها التشريع القاضي بتعديل قانون الشركات والمواريث لمعالجة الانكماش في الاستثمار الصناعي والعقاري ، وكان من أهم أسس القانون الجديد إعفاء 30 % من قيمة الأسهم والممتلكات الصناعية من الضريبة و 50 % من الاستثمارات الصناعية والعقارية التي تعود لرعايا الدول العربية وذلك لحث رؤوس الأموال العربية على الاسهام في المجال ، كما صدر قانون بتعديل قانون التنمية الصناعية رقم (31) لسنة 1961 وهو قانون رقم (46) لسنة 1961 ، عومل بموجبه رأس المال العربي كرأس المال العراقي فيما يخص المشاريع الصناعية بالمساعدات[23].

لعب المصرف الصناعي دوراً بارزاً في تطوير قطاع الصناعة من خلال عدة إجراءات منها إعلان المصرف في حزيران 1959 عن تخفيض سعر الفائدة التي يتقاضاها من [5 %] إلى [4 %] اعتباراً من أول تموز 1959 ، وذلك تشجيعاً لحركة التسليف الصناعي وقد انعكس ذلك التخفيض في اتساع فعاليات المصرف في حقل الاقتراض ، فقد بلغ عدد السلف التي منحها المصرف خلال الستة أشهر الأخيرة من عام 1959 إلى المؤسسات الصناعية [191 سلفة] مجموع مبالغها [461922 ألف دينار] ، وهذا المبلغ يربو على المبالغ المسلفة خلال الأشهر ذاتها من السنة السابقة بحوالي 60 %[24].

وفي أيلول 1961 صدر قانون المصرف الصناعي رقم 62 لسنة 1961 والذي شرع بغية زيادة رأس مال المصرف الصناعي إلى عشرة ملايين دينار بعد أن كان ثمانية ملايين دينار ، ولاعطاء المصرف حق إصدار سندات القروض الصناعية بضمان الحكومة ولتحرير إجراءات المصرف من الجمود الروتيني ومنحه قسط أوفر من الاستقلال والسلطات ولتوسيع فعاليات المصرف وجعلها اكثر إيجابية في حقل الاقراض والاسهام والعمل على توثيق التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام في مجال الصناعة والتصنيع [25].

وفي حقل الاسهام قام المصرف الصناعي مع عدد من رجال الصناعة والمال في البلاد بتأسيس [شركة الصناعات الخفيفة] برأسمال قدره نصف مليون دينار[26]، كذلك اسهم المصرف في أسهم بعض الصناعات القائمة ومنها صناعة السمنت والغزل والنسيج وصناعة أستخراج الزيوت النباتية وصناعة الجلود ، وبذلك أمكن للمصرف أن ياسهم بما يقرب من مليوني دينار في عدد من الصناعات التي بلغت رساميلها [16 مليون دينار] ، بلغت المدفوع فيها 10.5 ملايين دينار[27].

نهج المصرف الصناعي بعد ثورة 14 تموز على تبني سياسة التسليف الموجه الرامية إلى تطوير وتنمية الصناعة الوطنية وتحسين نوعية المنتوج بجانب التوسع في الطاقة الإنتاجية في ضوء حاجة السوق المحلية ومدى اتساعها ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أهمية كل صناعة ومقدار حاجة البلد إليها ومتطلبات الاقتصاد القومي ولهذا فقد درج المصرف على إعطاء أولوية للصناعات التي يرى ثمة حاجة آنية لتوسعها بشكل سريع .

وفي خلال عامي 1959 – 1960 حافظت حركة التسليف على مستوى متقارب ، ففي عام 1959 بلغ مجموع مبالغ السلف نحو 748 ألف دينار ، أما في عام 1960 فقد بلغ مجموع مبالغ السلف نحو 752 ألف دينار ، وهذا في حين أن مجموع السلف عام 1958 لم يتجاوز نحو 570 ألف دينار ، بيد أن الرقم ارتفع عام 1961 إلى حوالي مليوني دينار وذلك بنسبة زيادة بلغت 77 % عن عام 1958 ، وهي نسبة عالية خلال فترة قليلة ، تدل على توسع المصرف في عملية الاقتراض ، أما في عام 1964 فقد بلغ مجموع القروض نحو 910 ألف دينار ، وقد احتلت معامل الطحين والجرش والثلج المرتبة الأولى بين الصناعات المختلفة من حيث

الأهمية النسبية لحجم القروض ، حيث حصلت على مبلغ قدرهُ 228 ألف دينار عام 1964[28].

المبحث الرابع

اتفاقية التعاون الاقتصادي الفني مع الاتحاد السوفيتي

إن أهمية هذه الاتفاقية ناشئة عن المشاريع التي تضمنتها الاتفاقية والتي تعمل على خلق القاعدة الاقتصادية المتينة للبناء الصناعي الجديد وكانت الخطوة الأولى نحو اتفاقيات أخرى عقدت مع الدول الاشتراكية والدول الصديقة الأخرى ، وهي اتفاقيات مبنية على أسس التعاون والمنافع المتبادلة بين العراق والدول المتعاقدة معها لاستكمال المشاريع الصناعية الكبرى التي لابد منها لخلق وسائل الإنتاج الضرورية ولإنشاء وتوسيع وتطوير القطاعات الصناعية الأخرى بما في ذلك الصناعات الاستهلاكية [29].

وتم توقيع هذه الاتفاقية في 16 آذار 1959 في موسكو ، وأصبحت نافذة المفعول في نيسان 1959 ، وبموجب هذا الاتفاق تتعاون الحكومة السوفيتية مع الحكومة العراقية في تنفيذ المشاريع الهادفة إلى استغلال المعادن الطبيعية وتعدينها وثانياً النهوض بإنشاء المعامل الصناعية [30]، وقد تضمنت الاتفاقية قائمة بأسماء المشاريع ونوع الدراسات التي تقدم المؤسسات السوفيتية المعونة الفنية لتنفيذها وإيجادها إلى حيز العمل ، وتشمل على عدد لا يقل عن خمسة وعشرين مشروعاً منها : -

1. معمل للفولاذ والسباكة .
2. معمل للأسمدة الكيمياوية .
3. معمل لاستخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي .
4. معمل اللوازم والعدد الكهربائية .
5. معمل للمصابيح الكهربائية .
6. معمل للزجاج .
7. معمل للمنسوجات الصوفية .
8. معمل للمنسوجات القطنية .
9. معمل للتعليب .
10. معمل للأدوية .
11. معمل للجواريب والملابس الداخلية .
12. معمل للخياطة .
13. معمل لتصليح الأجهزة الجيولوجية .
14. معمل للمكائن الزراعية ، وغيرها من المشاريع الصناعية المهمة [31].

وهناك عدة أسباب دفعت الحكومة العراقية إلى عقد هذه الاتفاقية مع الاتحاد السوفيتي حددها [ابراهيم كبة] في دفاعه أمام محكمة الثورة حيث كان يتولى منصب وزير الاقتصاد فضلا عن كونه أحد أعضاء الوفد المفاوض أثناء مراحل عقد الاتفاقية [32]، ومن ابرز هذه الأسباب :-

1. التجارب السابقة مع أسلوب المناقصات العالمية والشركات الاستشارية في عهد مجلس الأعمار أثناء العهد الملكي .
2. الصدام مع تلك الشركات الأجنبية في الأيام الأولى بعد ثورة تموز واكتشاف مخالفات خطيرة في أعمال تلك الشركات الأجنبية .
3. وهمية المنافسة بين الشركات والاحتكارات الغربية بسبب عالمية ووحدة النظام الرأسمالي وارتباط مصالح الشركات مع بعضها البعض .
4. نجاح أسلوب [الاتفاقيات الثنائية في إلغاء التبعية وتحقيق التصنيع وضمان الاستقلال الاقتصادي بأكبر سرعة ممكنة] لاسيما بعد دراسة تجربة الجمهورية العربية المتحدة .
5. ضرورة خلق نواة للتخطيط الاقتصادي والإسراع في الثورة الصناعية على أساس قيادة القطاع العام ، أي تجنب الطريق الرأسمالي الصرف في التنمية الاقتصادية .
6. خلق ملاكات تكنيكية لمجموع الاقتصاد العراقي – بقطاعيه العام والخاص – عبر وخلال عملية التصنيع نفسها [كما نصت على ذلك الاتفاقية في رسائلها الملحقة بصدد مراكز التدريب المهني ومنظمة الإنشاء الوطنية][33].

أما مراحل عقد الاتفاقية فهي أولاً مرحلة الاستطلاع أثناء سفر الوفد الاقتصادي إلى دمشق والقاهرة في أوائل أيلول 1958 ودراسة جميع المشاريع للتخطيط والتنمية في الجمهورية العربية المتحدة وملاحظة دور الاتفاقيات مع الدول الاشتراكية في بناء الاقتصاد الوطني ، وثانياً مرحلة الدراسة المشتركة مع الوفد التكنيكي السوفيتي في بغداد بعد قبول مبدأ الاتفاق من مجلس الوزراء وتعيين أعضاء الوفد العراقي على مستوى الخبراء من محمد حديد [بصفته وكيلاً لوزارة الأعمار حينذاك] للتفاوض مع الوفد السوفيتي وتشكيل لجان لدراسة المشاريع المطلوبة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، ثالثاً مرحلة وضع مسودة الاتفاقية في بغداد في ضوء تقارير اللجان المختلطة ومشورة ممثل البنك المركزي وأهداف السياسة الاقتصادية وتجارب الدول ويؤكد إبراهيم كبة أن محمد حديد هو الذي قام بالدور الأساسي في صياغتها وعرضها على مجلس الوزراء الذي وافق عليها ، رابعاً مرحلة توقيع الاتفاقية في موسكو بعد تعيين الوفد العراقي من مجلس الوزراء برئاسة الوزراء الثلاثة [ابراهيم كبة وطلعت الشيباني ومحمد الشواف] وقع عليها في 16 آذار 1959 بعد تحديد مبلغ

القرض اللازم لتغطية المشاريع وتحديد نسبة الفائدة ، خامساً مرحلة المصادقة على الاتفاقية بموجب قانون رقم [52] لسنة 1959 من مجلس الوزراء وتبادل وثائق الابرام[34].

وقد كانت الاتفاقية تتمحور حول القطاع الصناعي ومشاريعه بنسبة 80 % من المشاريع المتفق عليها والنسبة المتبقية 20 % لمشاريع القطاع الزراعي ، كما يبدو ذلك في مشاريع البزل واستغلال المياه والمزارع الحكومية الكبرى ومحطات تأجير المكائن والآلات الزراعية وسايلوات الحبوب والصناعات الزراعية ، مع الاهتمام بقطاع المواصلات باعتبارها جزءاً من الرأسمال الاجتماعي مثل السكك الحديدية والملاحة النهرية والمرسلات الاذاعية[35].

وقد نشأ جدال حاد بين اتحاد الصناعات ووزارة الاقتصاد بشأن مشاريع الصناعات الخفيفة التي وردت في الاتفاقية ، حيث اعد رأس المال الخاص ذلك تجاوزاً على مجالات استثماراتها الطبيعية حيث رفع اتحاد الصناعات العراقي مذكرة إلى رئيس الوزراء أوضح فيها أن في الاتفاقية نوعان من المشروعات الأول الذي يجب أن يكون تمويلها وتشغيلها حكومياً صرفياً ، أما النوع الثاني وهي النسيج الصوفي والقطني والخياطة فأن الاتحاد يرى اشراك الرأسمال الفردي في تمويلها وإدارتها وذلك بأن تؤلف لكل مشروع شركة يكون للحكومة حصة منها لا تقل عن 60 % وتطرح البقية بشكل أسهم[36].

وقد أدلى وزير الاقتصاد ابراهيم كبة بحديث تلفزيوني في الاذاعة العراقية لبيان رأي الحكومة في اعتراضات اتحاد الصناعات حيث قال " أن مكان القطاع الخاص في البناء الصناعي مكان واضح وأصيل ففي ماعدا المجالات التي لا يمكن لهذا القطاع أن يشملها بالنظر لطبيعتها وظروفها الموضوعية والتي خصصت للقطاع العام كالصناعات الثقيلة وصناعة النفط ، فيما عدا ذلك يستطيع القطاع الخاص الموجه من الحكومة أن ياسهم في بناء كافة فروع الإنتاج الصناعي الأخرى " ، كما أضاف " أجابت وزارة الاقتصاد على مذكرة اتحاد الصناعات مؤكدة أن صناعة المواد الاستهلاكية يجب أن تبقى ضمن دائرة اختصاص القطاع الخاص ، كما أن هذه الوزارة كانت قد فكرت منذ بضعة اشهر في وضع الأسس العلمية لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال الخاصة على توظيف رؤوس أموالهم في الصناعات الخفيفة وأجرت اتصالات واسعة معهم من جهة ، كما قامت من الجهة الأخرى بأتصالات مع عدة دول منتجة لمعامل المواد الاستهلاكية كجيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية وبولونيا وسويسرا لغرض تهيئة دراسات وعروض لهذه الصناعات تتلائم وحاجة الاستهلاك العراقي"[37].

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى الاتفاقية غير أن وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة بدأت في تنفيذ بنود الاتفاقية حيث بدأت بتعيين خبراء سوفيت في دوائر مهمة مثلاً في دائرة الإحصاء المركزية في وزارة التخطيط لغرض الاستفادة من خبراتهم ، كما جرى تحديد موقع إقامة معمل الفولاذ في شمال الكاظمية [38]، وتم تحديد مناطق وجود أنواع لاسيما من الرمال ووجد أنها متوفرة في الرمادي والرطبة وكربلاء والنجف ، وبعد زيارة الخبراء السوفيت جميع هذه المناطق وقع الاختيار على الرمادي وتمت المباشرة في الإجراءات لتنفيذ المشروع[39].

كما قام الخبراء السوفيت بالدراسات التمهيدية اللازمة لاختيار موقع مناسب لمعمل العدد واللوازم الكهربائية الذي هو أحد مشاريع اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي ، وتم تحديد موقعه في بغداد لتوفير الطاقة الكهربائية والأيدي العاملة الضرورية ووجود غالبية المعاهد العلمية والفنية مما يسهل تدريب ما يحتاجه المعمل من فنيين ، وحدد موقعه في الوزيرية خلف السدة[40].

ونصت اتفاقية التعاون على إنشاء معمل للألبسة الجاهزة فجهز بـ [130 ماكنة] ذات وظائف متعددة لخياطة [3 ملايين] متر مربع من القماش سنوياً لإنتاج البدلات والمعاطف وأختير موقعه بجوار معمل العدد واللوازم الكهربائية وهذا المعمل وفر فرص العمل لحوالي ألف عامل وعاملة من الأيدي العاملة الماهرة[41].

وباشر الخبراء السوفيت والعراقيون بأعمال مشروع إنشاء معمل للأسمدة الكيمياوية النتروجينية من الغاز الطبيعي بسعة [60 ألف طن] من الامونيا سنوياً في البصرة قرب مناطق استخراج النفط [42].

وتمت المباشرة في إنشاء معمل للسكر في السليمانية بسعة [2000 طن] من البنجر يومياً وهذا المشروع بإشراف وتنفيذ سوفيتي من الخبير السوفيتي [جميجنكو] الخبير في الصناعات الغذائية ،فضلا عن إنشاء مزرعة حكومة واسعة للبنجر وتعميم زراعته في المنطقة بتشجيع الفلاحين المحليين وتدريبهم لتأمين احتياجات المعمل الذي بدأ العمل في عام 1963[43].

وحدد مبلغ [830 ، 315 ألف دينار] لمعمل التعليب في كربلاء ضمن اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي بسعة ثلاثة ملايين علبة سنوياً مع مخزن تبريد سعته خمسون طناً [44].

وفي إطار التدريب والتأهيل للفنيين للعمل في المعامل التي تنشئ بموجب الاتفاقية تم إرسال خمسين طالب للتدريب في المعامل المشابهة لمعمل الأدوية في سامراء ولمدة ستة أشهر لاكتساب الكفاءة والمهارة الفنية اللازمة لادارة وتشغيل المعمل[45].

ومن هنا نرى أن الاقتصاد العراقي وبالأخص القطاع الصناعي قد شهد تقدماً ربما يفوق التقدم الذي حصل في القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال هذه الفترة بسبب القوانيين المشجعة للاستثمار

الصناعي وأساليب الحماية التي اتبعتها الدولة فضلاً عن ذلك الاتفاقيات التي عقدت مع الدول المجهزة للمعامل وبالأخص الاتحاد السوفيتي ، التي كان لها الأثر الكبير في بناء معامل مهمة وضرورية للمجتمع العراقي بعد سنوات التخلف والحرمان خلال العهد الملكي .

الاستنتاجات

تم استنتاج عدد من النقاط الاساسية من خلال هذا البحث ومنها

1- ان العراق رغم وفرة الموارد من المواد الاولية لاي صناعة ممكن ان تقوم فيه الا انه بقي بلد زراعي وخاصة في فترة العهد الملكي ثم تحول الى بلد يعتمد على انتاج النفط فقط لتوفير احتياجاته الاساسية ، اي تخلف القطاع الصناعي .
2- خلال العهد الجمهوري ورغم الخطط التنموية التي وضعتها حكومة الجمهورية الاولى الا ان العراق بقي دون تطور كبير في مجال الصناعة بسبب الصراعات السياسية التي اجتاحات العراق في تلك الفترة .
3- رغم الصعوبات التي اعترضت مجال الصناعة الا ان هناك بعض الالمعامل والتبدلات التي حدثت في سبيل النهوض بهذا المجال الا انها كانت دون المستوى الذي ممكن ان تصل اليه هذه الصناعات مع وفرة الموارد .

الخاتمة

ومن خلال هذه الدراسة نتوصل الى عدد من النتائج الخاصة بالموضوع :

1- ضعف النمو الصناعي والاهتمام بهذا المجال في فترة الحكم الملكي رغم وجود خطط للنهوض بجميع ميادين الاقتصاد وخاصة بعد انشاء مجلس الاعمار في الخمسينات ، وزيادة واردات النفط بعد تطبيق مبدأ مناصفة الارباح مع الشركات النفطية ، الا ان الصناعة بقيت دون المستوى .
2- مع ثورة 14 تموز وتوجهات قيادتها الخاصة بالنهوض العام في جميع المجالات حصل تقدم وتغيير كبير في التخصيصات المالية والتوجيه نحو نمو صناعات مهمة تخدم الاقتصاد العراقي .
3- تقديم القروض والتسهيلات المهمة للمشاريع الصناعية الناشئة في العراق الجمهوري من خلال سن التشريعات والقوانيين التي تتضمن ذلك .
4- عقد الاتفاقيات الخارجية مع الدول الصناعية وخاصة الدول الشرقية ، حيث لعبت الاتفاقية مع الاتحاد السوفيتي دورا كبيرا في وضع الخطوط الاساسية لقطاع صناعي متقدم من خلال النص على مشاريع صناعية مهمة .

الهوامش

(1) محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، منشورات دار الطليعة ، بيروت ،1966 ، ص286.
(2) هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال [دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق قبل 1 حزيران 1972]، بغداد ، 1977 ، ص160.
(3) وزارة الاقتصاد ووزارة التخطيط ، نتائج الإحصاء الصناعي للسنوات 1954-1967 ، ص15.
(4) سعيد عبود السامرائي ، التطور الاقتصادي الحديث في العراق ، مطبعة القضاء ،النجف ، 1977، ص98.
(5) د. نوري خليل البرازي ، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1966-1967، بغداد ، ص30.
(6) سعيد عبود السامرائي ، المصدر السابق ، ص99.
(7) د. صباح الدرة ، التطور الصناعي في العراق [القطاع الخاص] ، مطبعة النجوم ، بغداد 1968، ص52-53 ؛ العراق الثائر ، منشورات الفرع الثقافي العسكري ، مطبعة الحكومة بدمشق ، لا . ت ، ص97.
(8) توماس بالوك ، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق ، ترجمة محمد سلمان حسن، بغداد ، ص37.
(9) المصدر نفسه ، ص 38.
(10) د . صباح الدرة ، المصدر نفسه ، ص60.
(11) سعيد عبود السامرائي ، سياسة التصنيع في العراق ، مطبعة الأزهر ، بغداد ، 1969، ص99 – 100.
(12) سعيد عبود السامرائي ، سبل تصنيع العراق ، مطبعة الأسواق التجارية ، بغداد 1961، ص28.
(13) سعيد عبود السامرائي ، سبل تصنيع العراق ، المصدر نفسه ، ص 29-30 ؛ وزارة الاقتصاد، خلاصة إنجازات وزارة الاقتصاد منذ 14 تموز الخالد ، مطبعة العاني ، لا . ت ، بغداد ، ص29.
(14) محمود محمد الحبيب ، اقتصاديات العراق [دراسة تحليلية] ، دار الطباعة الحديثة ، بصرة عشار ، 1969، ص281.
(15) سعيد عبود السامرائي ، سبل تصنيع العراق ، المصدر نفسه ، ص30 - 31 ؛ انجازات وزارة الاقتصاد ، ص32 – 35.
(16) مصطفى طيبة ، قضايا التنمية والتقدم في العراق ، بغداد 1976، ص 87.

(17) سعيد عبود السامرائي ، سياسة التصنيع ، المصدر نفسه ، ص14.

(18) (1جواد هاشم وآخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950- 1970، ج 2، بغداد ،1970، ص240-241.

(19) سعيد عبود السامرائي ، سبل تصنيع العراق ، المصدر نفسه ، ص34.

(20) تقرير البنك المركزي العراقي لسنة 1961، بغداد 1961 ، ص178.

(21) المصدر نفسه ، ص43.

(22) الكتاب السنوي لوزارة الصناعة 1961- 1962، دار مطبعة التمدن ، بغداد ، 1962، ص45 - 49؛ سعيد عبود السامرائي ، الانماء الصناعي وقواعده في العراق ، بغداد 1960، ص 41 .

(23) تقرير البنك المركزي العراقي لسنة 1961، ص43.

(24) تقرير المصرف الصناعي لسنة 1959، ص25.

(25) تقرير البنك المركزي العراقي لسنة 1961، ص186.

(26) تقرير البنك المركز العراقي لسنة 1960، ص35.

(27) سعيد عبود السامرائي ، سبل تصنيع العراق ، المصدر نفسه ، ص36 ؛ مصطفى طيبة ، المصدر نفسه ، ص 87 ؛ محمود محمد الحبيب ، المصدر نفسه ، ص180-181 .

(28) د. جواد هاشم وآخرون ، المصدر نفسه ، ص331 - 332 .

(29) إنجازات وزارة الاقتصاد ، ص187.

(30) نوري خليل البرازي ، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية 1966-1967، بغداد ، لا.ت ، ص31.

(31) سعيد عبود السامرائي ، سبل تصنيع العراق ، المصدر نفسه ، ص40 – 41.

(32) ابراهيم كبة ، هذا هو طريق 14تموز [دفاع ابراهيم كبة امام محكمة الثورة] ،دار الطليعة ، بيروت، 1969، ص76 – 77.

(33) وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية ، الجزء الخامس ، مطبعة الحكومة ، بغداد 1964، ص219.

(34) ابراهيم كبة ، المصدر نفسه ، ص78 – 79.

(35) وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات ، المصدر نفسه ، الملحق رقم [1] ، ص225 – 230.

(36) د. صباح الدرة ، المصدر نفسه ، ص327.

(37) خلاصة بإنجازات وزارة الاقتصاد ، المصدر نفسه ، ص 181 – 182.

(38) وزارة التخطيط ، نشرة وزارة التخطيط ، رقم 15 في 3 كانون الثاني 1960.

(39) نشرة وزارة التخطيط ، رقم 16 في 7 كانون الثاني 1960.

(40) نشرة وزارة التخطيط ، رقم 17 في 9 كانون الثاني 1960.

(41) نشرة وزارة التخطيط ، رقم 18 في 10 كانون الثاني 1960.

(42) نشرة وزارة التخطيط ، رقم 34 في 17 شباط 1960.

(43) نشرة وزارة التخطيط ، رقم 129 في 28 آب 1960.

(44) نشرة وزارة التخطيط ، رقم 151 في 26 تشرين الأول 1960.

(45) نشرة وزارة التخطيط ، رقم 163 في 14 تشرين الثاني 1960.

المصادر

اولا : المطبوعات الحكومية

- الكتاب السنوي لوزارة الصناعة 1961- 1962، دار مطبعة التمدن ، بغداد ، 1962.
- تقرير البنك المركز العراقي لسنة 1960.
- تقرير البنك المركزي العراقي لسنة 1961، بغداد 1961 .
- تقرير المصرف الصناعي لسنة 1959.
- نشرة وزارة التخطيط ، رقم 129 في 28 آب 1960.
- نشرة وزارة التخطيط ، رقم 151 في 26 تشرين الأول 1960.
- نشرة وزارة التخطيط ، رقم 16 في 7 كانون الثاني 1960.
- نشرة وزارة التخطيط ، رقم 163 في 14 تشرين الثاني 1960.
- نشرة وزارة التخطيط ، رقم 17 في 9 كانون الثاني 1960.
- نشرة وزارة التخطيط ، رقم 18 في 10 كانون الثاني 1960.
- نشرة وزارة التخطيط ، رقم 34 في 17 شباط 1960.
- وزارة الاقتصاد ووزارة التخطيط ، نتائج الإحصاء الصناعي للسنوات 1954-1967 .
- وزارة الاقتصاد، خلاصة إنجازات وزارة الاقتصاد منذ 14 تموز الخالد ، مطبعة العاني ، لا . ت ، بغداد .
- وزارة التخطيط ، نشرة وزارة التخطيط ، رقم 15 في 3 كانون الثاني 1960.
- وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية ، الجزء الخامس ، مطبعة الحكومة ، بغداد 1964.

ثانيا : الكتب

- التطور الاقتصادي الحديث في العراق ، مطبعة القضاء ،النجف ، .
- ابراهيم كبة ، هذا هو طريق 14تموز [دفاع ابراهيم كبة امام محكمة الثورة] ،دار الطليعة ، بيروت، 1969.
- العراق الثائر ، منشورات الفرع الثقافي العسكري ، مطبعة الحكومة بدمشق ، لا . ت .
- توماس بالوك ، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق ، ترجمة محمد سلمان حسن، بغداد .
- جواد هاشم وآخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950- 1970، ج 2، بغداد ،1970.
- د. صباح الدرة ، التطور الصناعي في العراق [القطاع الخاص] ، مطبعة النجوم ، بغداد 1968.
- د. نوري خليل البرازي ، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1966-1967، بغداد .
- سبل تصنيع العراق ، مطبعة الأسواق التجارية ، بغداد 1961.
- سعيد عبود السامرائي ، الانماء الصناعي وقواعده في العراق ، بغداد 1960.
- سياسة التصنيع في العراق ، مطبعة الأزهر ، بغداد ، 1969.
- محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، منشورات دار الطليعة ، بيروت ،1966 .
- محمود محمد الحبيب ، اقتصاديات العراق [دراسة تحليلية] ، دار الطباعة الحديثة ، بصرة عشار ، 1969.
- مصطفى طيبة ، قضايا التنمية والتقدم في العراق ، بغداد 1976.
- نوري خليل البرازي ، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية 1966-1967، بغداد ، لا.ت .
- هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال [دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق قبل 1 حزيران 1972] ، بغداد، 1977 .